

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور

نود ان نتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة وكذلك نهني كافة أعضاء المكتب على انتخابهم ونؤكد على دعمنا لكم في إنجاز اعمال هذه اللجنة.

يسعد وفد دولة فلسطين التقدم بخالص التهاني لمعالي السيدة غادة والي ونعبر عن سعادتنا بتولي سيدة عربية رئاسة المكتب ونتمنى لها النجاح والتوفيق في إنجاز مهامها ونعبر عن دعمنا لها لانجاح اعمال مكتب الامم المتحدة UNODC.

ونشكر امانة مكتب UNODC على جهودهم في التحضير والتنظيم لهذه اللجنة.

ونجدد شكرنا وتقديرنا للرئيس السابق سعادة سفير السودان وجهود الميسرة سعادة سفيرة نيجيريا. في إنجاز الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩.

تعبر دولة فلسطين عن دعمها الكامل لما ورد في بيان مجموعة ٧٧ والصين وبيان مجموعة الدول الآسيوية والمحيط الهادئ.

السيد الرئيس

تعرب دولة فلسطين عن تقديرها للجهود الحثيثة التي بذلها رئيس اللجنة في إيجاد طريق للمضي قدماً من خلال المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء بشأن توصيات منظمة الصحة العالمية ، بشأن التغييرات في نطاق مراقبة مواد القنب والمواد ذات الصلة. وفي هذا الموضوع فإننا ندعو جميع الدول إلى النظر بمسؤولية في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها من الآثار المحتملة والمرتبطة على تطبيق توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة القنب والمواد ذات الصلة بالقنب وندعو لفتح مشاورات بين كافة الدول الأعضاء بهدف التوصل لقرارات مسؤولة وحكيمة تساعد الحكومات في الحفاظ على التزاماتها وحماية الصحة العامة لمجتمعاتها ومواجهة مشكلة المخدرات العالمية بشكل فعال.

أن مشكلة المخدرات العالمية تظل مسؤولية عامة ومشاركة ينبغي تناولها في إطار متعدد الأطراف من خلال تعاون دولي فعال ومعزز وتتطلب اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتوازن وشامل ومستند إلى أدلة علمية.

و تؤكد دولة فلسطين مجدداً التزامها بالتنفيذ الفعال لما ورد في توصيات الوثيقة الختامية للجمعية العامة UNGASS والإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات و للأحكام الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، وذلك ضمن التزامنا بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والحفاظ على صحة وأمن وسلامة المجتمع الفلسطيني ضمن توجه وطني يتناسب مع خطة التنمية المستدامة واهدافها الرامية إلى تحقيق أفضل النتائج لتعزيز سلامة ورفاه المجتمعات وندعم دور لجنة المخدرات في هذا الإطار.

إن دولة فلسطين تعتبر من دول العبور وبالرغم من ظروف العمل الصعبة تحت الاحتلال فقد وضعت الحكومة الفلسطينية استراتيجية وخطة وطنية لمكافحة المخدرات تضمنت تدابير لخفض العرض والطلب بناء على الاتفاقيات الدولية الثلاث للمخدرات والاتفاقيات ذات الصلة وتحاول الحكومة الفلسطينية العمل بجدية في إنجاز عدة برامج ضمن الأطر القانونية الفلسطينية والخطط الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات اتساقاً مع قانون مكافحة المخدرات الجديد وذلك في عدة مناطق فلسطينية حيث تعمل بالشراكات الوطنية والأهلية والمجتمعية للوقاية من المخدرات ونستهدف الفئات التي تكون عرضة للمخدرات وخاصة الأحداث في سن المراهقة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

وتسعى فلسطين بأن تكون عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي نعزز جهوده في مكافحة آفة المخدرات ومواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ومعالجة جميع جوانب خفض الطلب والعرض والتدابير ذات الصلة والتعاون الدولي على نحو يتفق تماماً مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والاحترام التام لجميع حقوق الانسان وحرياته الاساسية والكرامة المتأصلة للأفراد كافة ولبدأي التساوي في الحقوق والاحترام المتبادل بين الدول.

السيد الرئيس

على المستوى الوطني استطاعت دولة فلسطين

- اصدار قانون حديث لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية عام 2015 بجهود وطنية خالصة، وكذلك تم افتتاح مركز علاج بدائل الافيونيات (الميثادون) عام 2015 ويتبع وزارة الصحة الفلسطينية

وهو الاول من نوعه في المنطقة العربية وجاء نتيجة احتياج وطني لخدمة هذه الفئة من المدمنين.

- إنجاز دراسة لظاهرة المخدرات في فلسطين تشمل الضفة وغزة والقدس الشرقية عام ٢٠١٨ بإشراف من وزارة الصحة الفلسطينية وبدعم من منظمة الصحة العالمية.

- تم تشغيل المختبر الجنائي والطب العدلي في عام 2016 وخاصة قسم السموم والمخدرات الذي يستقبل مواد المخدرة لفحصها بدعم تقني من UNODC وبتمويل من الوكالة الدولية للتعاون الدولي الكندية.

- تعمل الحكومة واللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية على تضمين برامج الوقاية من المخدرات لفئات مختلفة من الشرائح الاجتماعية.
- اتخاذ تدابير لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في مواجهة مشكلة المخدرات حيث تسعى الشرطة الفلسطينية لتطوير مفهوم الشرطة المجتمعية وهو مفهوم اخذ بتطور داخل جهاز الشرطة ويبدع من كافة الشركاء الدوليين وخاصة بعثة الشرطة الأوروبية و giz الألمانية ايماننا من الشرطة على ايجاد شراكات منتجة ورفع شعار شركاء من اجل حل الاشكاليات وخاصة فيما يتعلق بالعمل الشرطي التوعوي والمخدرات.
- اهتمت الحكومة الفلسطينية بدعم كافة الخطوات الاقليمية والدولية في مجال معالجة الادمان واعادة التأهيل استنادا إلى اتفاقية حقوق الانسان الأساسية.

افتتاح المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات في بيت لحم عام ٢٠١٨. وضاعف من قدرته التشغيلية عن العام الماضي مع اتساع طائبي الخدمة العلاجية للتعاقي من الادمان أو التعاطي. وتم هذا العام توسيع تلك الخدمة في المركز من خلال العيادات الخارجية في استقبال المستفيدين من تلك الخدمة مع مراعاة تخصيص جناح مستقل للنساء.

وعلى المستوى الدولي خلال العام الماضي تم إنجاز اتفاقية مع المجلس الأوروبي لمكافحة الادمان والكحول مع وزارة الداخلية الفلسطينية حيث أصبحت دولة فلسطين عضو فيه

ومن خلال وزارة الصحة الفلسطينية أصبحنا عضوا بمجموعة التعاون لمجلس أوروبا لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها بومبيدو

Pompidou Group of the Council of Europe
Combating drug trafficking

وكذلك عضو في مجموعة EMCDDA

كما وتم توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية ومذكرة تفاهم مع الأردن.

ونحن ايضا بصدد توقيع مذكرة تفاهم بين الشرطة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين وذلك لرقابة فعالة على الطرود البريدية وفقا لمقررات الاتحاد الدولي للبريد العالمي الذي انضمت حديثا إليه دولة فلسطين حيث ان هناك بيانات يطلبها unodc فيما يتعلق بتهريب المخدرات.

كما ولدينا برامج تعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمات دولية مثل الشرطة الأوروبية.

استطعنا بنجاح بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع برنامج وطني لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية كما وساهم المكتب في مساعدتنا في انشاء مركز لمعالجة الادمان واعادة التأهيل بدعم مشكور من الحكومة الكورية.

وطموحاتنا أن نكون أعضاء في كافة المجموعات الأوروبية لمكافحة المخدرات وذلك لتوسيع دائرة التعاون الدولي وتحسين الخبرات الوطنية.

ولكن نعبر عن قلقنا في استمرار وجود تحديات متعددة الجوانب ناشئة من كون أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية لا تتمكن من العمل كبقية نظراءها في الدول الاخرى كون فلسطين ما زالت تحت الاحتلال وهذا الوضع يفرض قيود على عملهم في مراقبة المخدرات والملاحقة في عدة مناطق في فلسطين والتي تخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية بما فيها القدس الشرقية وهذا الوضع القائم في الاراضي الفلسطينية المحتلة من حصار وإعاقة للحركة بين المدن والقرى الفلسطينية بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات في الضفة الغربية يعيق الحكومة الفلسطينية في بسط سيادة القانون بشكل كبير في عدة مناطق في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

السيد الرئيس

كما أن التحديات الاخرى التي تواجهنا في الاستمرار في تنفيذ التزاماتنا الدولية وخططنا الوطنية كدولة عبور نحتاج إلى تزويدنا بالمساعدة التقنية اللازمة للمضي قدما في التنفيذ الفعال لها وعليه فإننا نؤكد على استمرار الحاجة إلى تزويد الدول المتضررة من

عبور المخدرات، ولا سيما البلدان النامية منها، بطرق كافية ومستدامة من الدعم التقني والمساعدة على بناء القدرات في إطار جهودها الرامية إلى كبح الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والتصدي للتحديات ذات الصلة. وظهر تحدي جديد متعلق بأن دولة الاحتلال اتاحت استخدام القنب للأغراض الطبية مما شكل لنا تحدي كبير لشرطة مكافحة المخدرات وذلك لاختلاف الإطار القانوني بين الدولتين.

وفي الختام فإن الحكومة الفلسطينية تأمل تحقيق وانجاز توصيات UNGASS ضمن التزامها بتفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والإعلان السياسي وخطة العمل ونهيب بالدول الأعضاء وبمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الدولية ذات الصلة على الاستمرار في دعم الدول النامية بما فيها دولة فلسطين وتعزيز إنفاذ القانون وتدابير العدالة الجنائية والبرامج الوطنية للوقاية والمعالجة وإعادة التأهيل والتصدي لتهريب المخدرات غير المشروعة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية